مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٤٢

الاثنين، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أليمو	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينتزيا
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/769 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسنغال، والسويد، والصين، وفرنسا، وكازاخستان، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وإتاحة المجال لنا لإجراء هذا التصويت.

تظهر الصور الملتقطة من الفضاء لشمال شرق آسيا ليلا منطقة مضيئة يسودها الرخاء تحيط ببقعة مظلمة وحيدة، هي كوريا الشمالية. وتلك الصور هي مثال جيد على ما وصل إليه نظام كوريا الشمالية اليوم. إنه وحيد. ومظلم. ويزداد ظلمة.

ويقف جيران كوريا الشمالية وشركاؤها في التجارة والمجتمع الدولي بأسره صفا واحدا في مواجهة أعمالها الخطيرة وغير القانونية. ويستند قرار اليوم ٢٣٧٥ (٢٠١٧) إلى ما كانت بالفعل أشد جزاءات تُفرض على كوريا الشمالية على الإطلاق. وقد سلكنا هذا الطريق من قبل. وأعرب مجلس الأمن عن إدانته وفرض جزاءات. ولكن الأمر مختلف اليوم. فنحن نتصرف ردا على تطور جديد وخطير، هو التجربة التي أجرتها كوريا الشمالية في ٣ أيلول/سبتمبر لما تدعي أنها قنبلة هيدروجينية. إننا اليوم نقول إن العالم لن يقبل أبدا بحيازة كوريا الشمالية للسلاح النووي. ويقول مجلس الأمن اليوم إنه إذا لم يكف نظام كوريا الشمالية عن برنامجه النووي، فإننا سنتصرف لوقفه بأنفسنا.

لقد تعلمنا على مر السنين أشياء كثيرة عن نظام كوريا الشمالية. حيث تعلمنا أنه لا يكترث بكونه جزءا من مجتمع مؤلف من دول محترمة تلتزم بالقانون. فقد انتهك كل قرارات الأمم المتحدة الصادرة ضده. وتعلمنا أن نظام كوريا الشمالية لا يكترث بشعبه. فقد حرمهم من أبسط الضروريات من أجل تمويل برنامج أسلحته. وتعلمنا أن أنصاف التدابير ضد ذلك النظام لم تنجح.

وباءت الجهود السابقة الرامية إلى حمل كوريا الشمالية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات بالفشل. وتراجع ذلك البلد مرارا وتكرارا عن كل التزام قطعه. وتصرف مجلس الأمن اليوم بطريقة مختلفة. فنحن اليوم نحاول تخليص مستقبل البرنامج النووي

لكوريا الشمالية من أيدي نظامها الخارج على القانون. وقد يئسنا من محاولة حث النظام على القيام بالشيء الصحيح. ونحن الآن نعمل للحيلولة دون امتلاكه القدرة على الاستمرار في القيام بالشيء الخاطئ. ونفعل ذلك عن طريق ضرب قدرة كوريا الشمالية على تمويل برنامج أسلحتها وتوفير الوقود اللازم له. إن النفط هو شريان الحياة للجهود التي تبذلها كوريا الشمالية لبناء سلاح نووي وإنتاجه. وقرار اليوم يخفض كمية النفط التي تصل إلى كوريا الشمالية بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا، وذلك من خلال قطع أكثر من ٥٥ في المائة من إمدادات البلد من الغاز والديزل وزيت الوقود الثقيل. وعلاوة على ذلك، فإن قرار اليوم يحظر تماما إمداد كوريا الشمالية بالغاز الطبيعي ومشتقات النفط الأخرى التي يمكن استخدامها كبدائل لتراجع كمية النفط. وسيكون لذلك أثر عميق.

علاوة على ذلك، فإن جزءا كبيرا من إيرادات كوريا الشمالية يأتي من الصادرات – وهي الإيرادات التي تستخدمها لتمويل برنامجها النووي. وفي الشهر الماضي، اتخذنا القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، الذي يحظر صادراتها من الفحم والحديد. ويحظر قرار اليوم جميع صادراتها من المنسوجات. وهذا ما يعادل ٨٠٠ مليون دولارا تقريبا من إيراداتها. وبهذه الجزاءات الجديدة والأقوى، التي تضاف إلى تلك المعتمدة في الشهر الماضي، أصبح الآن أكثر من ٩٠ في المائة من صادرات كوريا الشمالية المعلن عنها محظورة تماما. وعلاوة على ذلك، فإن القرار يضع أيضا حدا لقدرة النظام على الاستفادة ماديا من ٠٠٠ ٩٣ من مواطني كوريا الشمالية الذين ترسلهم للعمل في الخارج وتفرض عليهم ضرائب باهظة. وسيؤدي هذا الحظر في نهاية المطاف إلى تكبيد النظام خسائر إضافية قدرها ٥٠٠ مليون دولار أو أكثر في عائداته السنوية. وإلى جانب الإيرادات السنوية التي سنحرم كوريا الشمالية منها وقدرها ١,٣ بليون دولار، ستساعدنا السلطات البحرية الجديدة في منعها من الحصول على تمويل عن طريق استخدام السفن في تهريب الفحم والمواد المحظورة الأخرى في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، فإن القرار يحظر جميع المشاريع المشتركة مع النظام، مما سيكبده خسائر كبيرة في الإيرادات. ولكن الأهم من ذلك أن النظام لم يعد يستطيع تأمين الاستثمارات الأجنبية والحصول على التكنولوجيا والدراية الفنية التي تشتد الحاجة إليها في صناعاته التجارية.

وأخيرا، فإن القرار المتخذ اليوم يقضي بتجميد أصول أهم كيانات نظام كوريا الشمالية، مما يؤثر على كل من المؤسسة العسكرية والحكومة نفسها. باختصار، فإن هذه التدابير هي إلى حد بعيد أقوى تدابير تفرض على كوريا الشمالية على الإطلاق. وهي تتيح لنا فرصة أفضل بكثير للحد من قدرة النظام على تمويل برامجه النووية والصاروخية وتوفير الوقود اللازم لها. ولكننا جميعا نعلم أن هذه الخطوات لن تجدي إلا إذا قامت جميع الدول بتنفيذها بالكامل وبحزم.

إن قرار اليوم ما كان ليصدر لولا العلاقة القوية التي نشأت بين الرئيس ترامب والرئيس الصيني شي جين بينغ، ونحن نقدر كثيرا أن فريقيهما يعملان معنا. وقد شهدنا المزيد من الدلائل المشجعة بانضمام دول أخرى في آسيا إلينا. فقد قطعت الفلبين جميع أشكال التجارة مع بيونغ يانغ. وقلصت تايلند بشكل كبير روابطها الاقتصادية مع كوريا الشمالية. كما تقوم دول تبعد كثيرا عن آسيا بدورها. وأعلنت المكسيك مؤخرا أن سفير كوريا الشمالية لديها شخص غير مرغوب فيه. وإلى جانب الإنفاذ الصارم للجزاءات، فإن هذه خطوات هامة على طريق تحقيق الوحدة الدولية الكاملة. فهي تبين أنه يمكن لجميع الدول العمل لحرمان كوريا الشمالية من الأموال اللازمة لبناء ترسانتها النووية.

إن اليوم هو يوم حزين في الولايات المتحدة. فهو يصادف الذكرى السنوية السادسة عشرة للهجمات الإرهابية التي قتلت قرابة ٣٠٠٠ من الأبرياء، سقط معظمهم في هذه المدينة. وإن الشعور بالألم اليوم لا يقل عما شعرنا به من ألم قبل ١٦ عاما.

ولن ننس أبدا ضحايا ١١ أيلول/سبتمبر. ولن ننس أبدا درس أنه يجب التصدي لأصحاب النوايا الشريرة. ففي ذلك اليوم، رأت الولايات المتحدة أن القتل الجماعي يمكن أن يأتي من سماء زرقاء صافية، في صباح يوم ثلاثاء جميل. ولكن التهديد الذي يواجه الولايات المتحدة والعالم اليوم لا يأتي من فراغ. فقد أثبت نظام كوريا الشمالية أنه لن يتصرف من تلقاء نفسه لإنهاء برنامجه النووي. ويجب على العالم المتحضر القيام بما يرفض ذلك النظام القيام به. ويجب أن نوقف مسيرته نحو بناء ترسانة نووية قادرة على إيصال الأسلحة النووية إلى أي مكان في العالم. ويجب علينا القيام بذلك من خلال قطع الوقود والتمويل اللذين يدعمانه.

ولا يسرنا مواصلة تشديد الجزاءات اليوم. فنحن لا نسعى للحرب. ولم يتجاوز نظام كوريا الشمالية بعد نقطة اللاعودة. وإذا وافق على وقف برنامجه النووي، يمكنه استعادة مستقبله. وإذا أثبت أنه يمكنه العيش في سلام، فسيعيش العالم في سلام معه. ومن جهة أخرى، إذا واصلت كوريا الشمالية مسارها الخطير، سنواصل فرض مزيد من الضغوط. والخيار لهم.

السيد بيسو (اليابان) (بالإنكليزية): ترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) بالإجماع. ونود أن نعرب عن تقديرنا الكبير لقيادة الولايات المتحدة، التي مكنتنا من اتخاذ القرار اليوم. كما نشكر أعضاء المجلس الآخرين على ما قدموه من دعم.

وبالإسراع باتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) اليوم، بعد إطلاق كوريا الشمالية في ٢٩ آب/أغسطس لصاروخ بالستي عبر الأجواء فوق اليابان، فضلا عن تجربتها النووية السادسة في ٣ أيلول/سبتمبر، فإن مجلس الأمن وجه رسالة واضحة إلى كوريا الشمالية والمجتمع الدولي ككل مفادها أن مواصلة كوريا الشمالية تطوير برنامجها النووي والصاروخي أمر لا يمكن قبوله إطلاقا.

وفي الآونة الأخيرة اتخذنا بالإجماع القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، في ٥ آب/أغسطس، ردا على عمليتي إطلاق قذائف تسيارية عابرة للقارات في تموز/يوليه. ويقصد بالقرار أن يكون فعالا للغاية، مع تأثيره المتوقع في خفض إيرادات نظام كوريا الشمالية بمبلغ قدره بليون دولار في السنة تقريبا.

وسيؤدي القرار الذي اتخذناه اليوم إلى تعزيز الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية إلى مستوى غير مسبوق، ومواصلة الحد من الموارد التي يستخدمها نظام كوريا الشمالية للاستمرار في برامجه غير المشروعة. ومن المتوقع أن يقلص الحظر المفروض على صادرات المنسوجات من كوريا الشمالية إيراداتها بحوالي ٨٠٠ مليون دولار. كما أن القرار يتطلب من البلدان عدم إصدار أذونات العمل للعمال الكوريين الشماليين، الذين ظلوا مصدرا هاما للإيرادات للنظام الكوري الشمالي. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تنخفض إمدادات النفط التي تتدفق إلى كوريا الشمالية بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا. ويقصد بهذا إحداث تأثير كبير على مواصلة كوريا الشمالية لبرامجها لأسلحة الدمار الشامل.

ويمثل قرار اليوم دعوة عاجلة إلى النظام الكوري الشمالي لتغيير سلوكه. ولن يترجع مجلس الأمن في وجه الاستفزازات المستمرة لكوريا الشمالية، التي تتحدى قرارات المجلس المتكررة. ومن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي أن نواصل ممارسة أقصى درجات الضغط على كوريا الشمالية لكي تبدي جدية وتتخذ إجراءات ملموسة نحو تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي.

وينبغي أن نضع في الاعتبار أن مجلس الأمن أعرب مرارا وتكرارا عن عزمه على اتخاذ المزيد من التدابير الهامة في حال قيام كوريا الشمالية بعملية إطلاق أو تجربة نووية أخرى. وهذا وارد مرة أخرى بوضوح في الفقرة ٣١ من القرار. ويكمن إيجاد الحل الدبلوماسي السلمي، وهو ما نريده جميعا، في أيدي نظام كوريا الشمالية. فإذا كانت كوريا الشمالية تريد السلام والأمن الدوليين، فإنها بحاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة من أجل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، والامتثال التام لقرارات

مجلس الأمن ذات الصلة وللبيان المشترك للمحادثات السداسية الأطراف، ومن ثم العودة إلى طاولة الحوار.

وفي غضون ذلك، على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تجدد التزاماها بالتنفيذ الصارم والشامل لقرارات مجلس الأمن القائمة، بما في ذلك القراران ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧). وستواصل اليابان العمل بشكل وثيق للغاية مع أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء الأخرى للتوصل إلى حل شامل للمشاكل المتصلة بكوريا الشمالية.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا بالاجماع على اتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، الذي يعزز الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على كوريا الشمالية. وأشكر الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، نيكي هيلي، وفريقها، فضلا عن جميع أعضاء المجلس، على التزامهم بتحقيق تلك الغاية.

إن الذكرى السنوية المأساوية لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي نحييها اليوم، تقودني مرة أخرى إلى الإعراب عن عميق تعاطفنا مع أصدقائنا الأمريكيين ومع جميع البلدان التي تضررت من أعمال الإرهاب. كما أن هذا الاحتفال والطابع الرسمي المحيط به يتطلبان منا أن نرتقي بشكل جماعي إلى مستوى المسؤوليات التي يضطلع بها المجلس فيما يتعلق بالقضية البالغة الأهمية المتعلقة بالحرب والسلام وبشروط إحلال السلام. وتلك قضية تجمعنا هنا اليوم لمناقشة كوريا الشمالية، ولهذا السبب، وباسم فرنسا، أود اليوم أن أوجه ثلاث رسائل ذات طابع سياسي في شكل ثلاثة شروط.

الشرط الأول هو شرط التفكير الواضح في مواجهة تطور التهديد. ويجب ألا نخدع أنفسنا. وفي أعقاب عمليات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات هذا العام، ثم التجربة النووية ذات النطاق غير المسبوق في ٣ أيلول/سبتمبر، فإن التهديد تغير في بعده، بل وفي طابعه. فهو من تهديد إقليمي، أصبح عالميا؛ ومن افتراضي، أصبح فوريا؛ ومن خطير، أصبح وجوديا. إن التهديد الحالي يجبرنا ويجمعنا معا. فهو يتطلب رد فعل قويا وموحدا لمجلس الأمن، دعت إليه فرنسا من البداية وبدون تحفظ.

أما الشرط الرئيسي الثاني اليوم فهو شرط الحزم. ففي مواجهة تهور النظام المباشر وغير المسؤول وازدرائه بالتزاماته الدولية، فإن من الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نتصرف بسرعة وبوحدة، وبعزم. وكان من الضروري الرد على هذا الهجوم على قواعد السلام والأمن والنظام القانوني التي تستند إليه. ويشكل القرار الذي اتخذناه للتو خطوة هامة وضرورية في ذلك الصدد من أجل ممارسة أقصى قدر من الضغط على نظام كوريا الشمالية.

وبطريقة هامة ومحددة الهدف، فإن هذا القرار يعزز ويوسع نطاق جوانب هامة عديدة لنظام الجزاءات. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشير إلى التعزيز القوي للغاية للقيود المفروضة على قطاعات الاقتصاد التي تمول نظام كوريا الشمالية بصورة مباشرة، مثل المنسوجات والعمال الكوريين الشماليين. وأشير أيضا إلى أهمية القيود المفروضة على صادرات النفط إلى كوريا الشمالية. وأخيرا، يعزز القرار الأدوات المتاحة لنا للحيلولة دون الالتفاف على الجزاءات، لا سيما في المجال البحري. ويؤكد التقرير الأخير (S/2017/742، المرفق) لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المنشأ عملا بالقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) أن نظام كوريا الشمالية آخذ في أن يصبح ابتكاريا بشكل متزايد في تفادي العقوبات المفروضة عليه. فلنعرف كيف نجعل جزاءاتنا ابتكارية على نحو متطابق.

وهذا ليس مجرد إبداء للعزم. فالجزاءات ليست فكرة مهيمنة بدون هدف أو غاية في حد ذاتها. ولاستجابتنا الموحدة والحازمة والقاطعة اليوم هدف مزدوج. فمن ناحية، يجب أن نقاوم موقف بيونغيانغ الذي لا يمكن تبريره وأن نتجنب توجيه أية إشارة للإفلات من العقاب فيما يتصل بالانتهاك الصارخ لقراراتنا؛

ومن الناحية الأخرى، علينا أن نزيد إلى أقصى حد ممارسة الضغوط على نظام كوريا الشمالية بغية العودة به إلى الوفاء بالتزاماته وإلى إعمال العقل.

وفي ذلك السياق، فإن الشرط الثالث، من حيث المنطق والتعاقب الزمني، هو شرط الدبلوماسية، الذي نأمل أن يمهد الطريق إليه التصميم الذي نعرب عنه اليوم. ويتمثل اقتناع فرنسا في أن الحد الأقصى من العزم الذي أبدي اليوم، في شكل تعزيز الجزاءات، يشكل أفضل تأثير لنا من أجل تعزيز التسوية السياسية غدا. وعلى النقيض من ذلك، فإن أي شيء يمكن أن يعتبره نظام كوريا الشمالية إقرارا بالضعف أو تعبيرا عن الانقسامات فيما بيننا من شأنه أن يشجع النظام على مواصلة استفزازاته وأن يزيد بشكل موضوعي خطر اللجوء إلى أعمال التطرف. وببساطة، فإن المزيد من العزم الذي نعرب عنه معا اليوم أفضل ترياق لنا من خطر المواجهة وأفضل فرصة متاحة لنا لفتح الطريق إلى العملية الدبلوماسية، التي نعتقد أنها يجب أن تقوم على أساس نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

وبالتالي، فإننا لا نغلق باب الحوار، ولن نفعل ذلك أبدا. إن النظام الكوري الشمالي هو الذي يظهر تعنته برفضه الحوار من خلال اتخاذ موقف غير مسؤول وغير مقبول. وما دامت كوريا الشمالية تتجاهل مناشداتنا وتواصل تصعيد تهديدها بالاستفزاز تلو الآخر، فلن يكون أمامنا خيار آخر سوى زيادة الضغط ردا على ذلك. وهذا هو الحل الوحيد لجلب كوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات وفتح الطريق نحو الخروج من هذه المسألة بالأسلوب السياسي والدبلوماسي اللازم.

بالنسبة لفرنسا، فإن المطالب الثلاثة الضرورية التي ينبغي أن نسترشد بها هي: الوضوح فيما يتعلق بالطابع الوجودي للتهديد، والحد الأقصى من العزم للتصدي له، والدبلوماسية بوصفها السبيل إلى المضي قدماً – ونأمل في أن تفضي جميعها إلى حل سياسي للخروج من الأزمة النووية لكوريا الشمالية. إن أمننا جميعا على المحك. ومن أجل مستقبل الدعامة المتمثلة في نظام عدم الانتشار برمته، تدعو فرنسا جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى أن تتبع معا هذا المسار الملح.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): قبل نحو أسبوع، بعثت كوريا الشمالية برسالة استفزازية وقحة، وهي رسالة الحرب – تجربة نووية سادسة، في ازدراء واضح، مرة أخرى، لمجلس الأمن والمنطقة والمجتمع الدولي. واليوم، من خلال اتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) بالإجماع، فقد بعثنا برسالة من جانبنا ردا على ذلك. وقد أوضحنا من خلال هذا التصويت أننا لن نقف مكتوفي الأيدي في مواجهة هذا العدوان، وأنه لن يخيفنا أو يرعبنا، وأننا سنرد على الاستفزازات الكورية الشمالية بعواقب واضحة ومحددة الهدف.

وقد اتخذنا اليوم تدابير استراتيجية تضيف، إلى جانب الالتزامات القائمة، نظام الجزاءات الأكثر صرامة الذي تفرضه الأمم المتحدة على أي دولة في القرن الحادي والعشرين. لقد قمنا اليوم بوضع تدابير تظهر تصميمنا على العمل. وهذا القرار يفعل ثلاثة أشياء كبيرة. أولا، سوف يحد من واردات الغاز والنفط والزيوت. ثانيا، سيحظر جميع صادرات المنسوجات، وبذلك يمنع وصول مئات الملايين من الدولارات من العائدات التي يستخدمها النظام الكوري الشمالي لتمويل برامجه النووية والصاروخية. وثالثا، سيعمل على إنهاء تصاريح العمل المستقبلية للعمال الكوريين الشماليين في الخارج، مما سيوقف صناعة مقززة مبنية على الرق المعاصر تستخدم في تحويل الأموال إلى النظام. ولذلك، لا يخطئن أحد: إننا نصعب عليهم الأمور، ونحن على استعداد لتشديدها أكثر. وإلى أن يرى النظام أن الدبلوماسية، وليس الازدواجية، هي السبيل للمضي قدما، يجب علينا أن نستخدم كل الأدوات الدبلوماسية للضغط على بيونغ يانغ.

لقد شكك بعض المراقبين في أن المجلس سيكون مستعدا أو قادرا على الرد بسرعة أو في انسجام تام، أو حتى أن يرد على الإطلاق، على هذا الاستفزاز الجديد. وبهذا القرار،

أظهرنا أننا متحدون في إدانة هذا العمل المتهور وغير المشروع، وأننا مصممون على أن يغير نظام كوريا الشمالية مساره. إن التوصل اليوم إلى اتفاق بالإجماع بين الدول حول هذه الطاولة خطوة قوية. نحن الآن ندعو جميع الدول إلى مضاعفة تنفيذها للجزاءات، بينما تحيط علما بالقرارات التي اتخذناها اليوم في إطار القانون الدولي.

إن كوريا الشمالية ضالعة في سياسة استفزازية خطيرة. إن دورنا كمجلس، وكمجتمع دولي، هو كبح جماحها بحيث تغير مسارها. والجزاءات جزء حيوي من ذلك الجهد. والنظام هو من يتحمل المسؤولية الكاملة عن التدابير التي اتخذناها اليوم. إن استمرار إجراءاته العدوانية وغير القانونية هي ما أوصلنا هنا. وهذه الإجراءات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون تدبيرا يتناسب مع المناورات العسكرية الدفاعية المشروعة لكوريا الجنوبية والولايات المتحدة.

وثمة طريق للمضي قدما. فالدبلوماسية يمكنها إنهاء هذه الأزمة. أولا، يجب على كوريا الشمالية أن تغير مسارها المتهور. لا بد من وقف التجارب، وإنهاء الأعمال الاستفزازية. وإلى أن تغيّر كوريا الشمالية مسارها، يجب علينا أن نحافظ على أقصى قدر ممكن من الضغط. ومن خلال هذا القرار اليوم، فقد فعلنا ذلك تماما. ويقع العبء الآن على عاتق بيونغ يانغ كي تفعل الصواب – وهو العدول عن المواجهة واتخاذ خطوة نحو التخفيف من التصعيد.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أوكرانيا باتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)/ردا على سادس تجربة نووية تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. نحن نثني على القيادة القوية للولايات المتحدة، التي جعلت اتخاذ القرار ممكنا.

أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تضامن أوكرانيا مع شعب الولايات المتحدة وحكومتها إذ يحييان الذكرى السنوية السادسة عشرة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر. ومن دواعي اعتزازي أن أوكرانيا تمكنت من الإسهام في رد مجلس الأمن على هذا العمل الإرهابي المروع في عام ٢٠٠١ بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، بما في ذلك عن طريق إتاحة أماكن عمل البعثة الدائمة للمشاورات العاجلة للمجلس.

إن تطوير كوريا الشمالية لبرنامجيها النووي والمتعلق بالقذائف التسيارية لا يزال يمثل أهم تحدّ في مجال عدم الانتشار على الصعيد الدولي. علاوة على ذلك، فإن العسكرة المتزايدة قد أثرت بالفعل تأثيرا شديدا على سبل معيشة السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي لا تزال تهددها. وإلى جانب استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحويل الموارد من الاحتياجات الإنسانية الحادة إلى تمويل ترسانتها النووية، فقد نجحت في التهرب من الجزاءات. وبالتالي،نحن نؤيد تماما فرض التدابير القوية الجديدة ضد نظام كوريا الشمالية، إلى جانب تعزيز الشروط والقيود القائمة. يثبت قرارنا اليوم بوضوح أن المجلس لا يزال متحدا ومصمما على رده على التهديد النووي المتزايد في شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن عزمه على تجنب الإضرار بشعب كوريا الشمالية.

أود أن أؤكد مجددا على الأهمية البالغة لأن تقوم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتنفيذ الكامل والشامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من أجل تجنب خطر المزيد من الاستفزازات وكبح جماح الطموحات المفرطة لبيونغ يانغ في مجال الأسلحة النووية والقذائف.

صوتت أوكرانيا مؤيدة القرار، وهي واثقة في أنه لا بد لأي عضو مسؤول في المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في استعادة احترام القانون الدولي وإيجاد الحلول للتصدي لأشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن العالميين.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): صوتت أوروغواي مؤيدة للقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، وهي ترحب باتخاذه بالإجماع. وعلى مدى الأشهر الـ٢١ التي كنا خلالها عضوا في

مجلس الأمن، فإن هذا القرار هو القرار الخامس الذي اتخذناه لفرض جزاءات على كوريا الشمالية. كما أن هذه هي المرة الخامسة التي يشدد فيها وفد بلدي على أن إجراءات مجلس الأمن ووحدة أعضائه تتسم بأهمية حاسمة في مواجهة التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين الذي تشكله الانتهاكات المتكررة من جانب كوريا الشمالية لقرارات المجلس. كما أن هذه هي المرة الخامسة التي يصر فيها بلدي على أن التجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية، تؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وإلى التوتر في المنطقة وتشكل استفزازات مستمرة للمجتمع الدولي. وكذلك، هذه هي المرة الخامسة التي تؤكد فيها أوروغواي مجددا الحاجة الملحة إلى أن تحترم حكومة كوريا الشمالية قرارات مجلس الأمن، وأن توقف برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية.

تحث أوروغواي مرة أخرى ذلك البلد، للمرة الخامسة، على التخلي كليا وبشكل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، عن برنامجه النووي، ووقفه لجميع الأنشطة ذات الصلة فورا، بما في ذلك عمليات الإطلاق التي تشمل تكنولوجيا القذائف التسيارية، والأعمال الاستفزازية الأخرى.

وما الجزاءات إلا مجرد وسيلة لدفع حكومة كوريا الشمالية إلى الجلوس على طاولة المفاوضات. ومن الضروري العمل من أجل التوصل إلى حوار مستدام ويركز على النتائج، في أقرب وقت ممكن. ولن يتسنى حل النزاع مع كوريا الشمالية، إلا من خلال الحوار والدبلوماسية وفي إطار استراتيجية دولية، تشمل التزاما ثابتا من جانب جميع البلدان بضمان التنفيذ الملائم والفعال للجزاءات الذي فرضها مجلس الأمن.

وأخيرا، ومرة أخرى للمرة الخامسة، نؤكد من جديد التزامنا الثابت بمواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي، لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إيطاليا باتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) بالإجماع. ونشكر الولايات المتحدة على قيادة العملية مع شعور ملائم بالظرف الملح، وعلى إجرائها المفاوضات بروح من الشفافية التي هي موضع تقدير، بالنظر إلى القيود الناجمة عن الحالة الخطيرة التي تسببت فيها كوريا الشمالية.

إن القرار يأتي في لحظة فريدة من التهديد للسلام والأمن الدوليين، مع وجود تحديات خطيرة للغاية، يواجهها الاستقرار الإقليمي. وقبل أسبوع واحد فقط، اجتمع مجلس الأمن (انظر S/PV.8039) لكي يدين التجربة النووية السادسة التي أجراها نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عقب سلسلة من الإطلاق للقذائف باستهتار متزايد. ونؤكد من جديد إدانتنا الشديدة لتلك التصرفات غير المسؤولة.

وتكشف كل هذه الإجراءات مجتمعة، عن دوامة التصعيد غير المسبوق والمتعمد والاستفزازات التي تقوم بها كوريا الشمالية، الموجهة ضد المجتمع الدولي ككل، والتي تهدف إلى تقويض أسس النظام العالمي لعدم الانتشار، فضلا عن سلطة المجلس. ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء التقدم الذي حققه البرنامج النووي والصاروخي لكوريا الشمالية، مما يشكل تهديدا عالمي الطابع وغير مقبول.

إننا نقف اليوم متحدين مرة أخرى من خلال اتخاذ إجراءات لحماية الأمن الجماعي، وضمان عدم مرور تهديدات نظام كوريا الشمالية مرور الكرام. إن القرار الذي اتخذ اليوم هو نص متوازن قوي، ينص على مجموعة شاملة من التدابير التقييدية، مع الأخذ بعين الاعتبار الشواغل الإنسانية والحاجة إلى تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية من خلال العملية التفاوضية. وهذه التدابير هي انعكاس لخطورة الحالة الراهنة، وتشكل استجابة ملائمة ومناسبة.

ومع ذلك، فإن القرار لا يقتصر على جزاءات أكثر صرامة. كما يشير إلى المسار السياسي الذي يمكن لكوريا الشمالية من خلاله، إذا شاءت، العودة إلى الشرعية الدولية وإلى نمط مختلف

من العلاقات مع المجتمع الدولي، من أجل تسوية الوضع بشكل سلمي.

ونتفق تماما مع الدعوة التي وجهها القرار لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن توقف فورا جميع الأنشطة ذات الصلة بالأسلحة النووية والقذائف، وتحقيق تقدم ذي مصداقية، بشأن التزامها بنزع السلاح النووي وفتح الطريق أمام التوصل إلى حل سلمي عن طريق إجراء مفاوضات حقيقية.

كما أننا نتشاطر تماما القلق بشأن الحالة الإنسانية في البلد، وضرورة ضمان ألا يكون لهذه الجزاءات أثر سلبي. ويجب ألا ننسى أن شعب كوريا الشمالية هو أولا وقبل كل شيء، ضحية للطموحات الانعزالية للنظام. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة لمن هم في حاجة إليها.

وأخيرا، كرئيس للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، سنستمر في المحافظة على التركيز الشديد على التنفيذ الكامل والفعال لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لنظام الجزاءات.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالإنكليزية): في ٣ آذار/مارس، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة نووية أخرى، في تحد للمعارضة العامة للمجتمع الدولي. وتدين الحكومة الصينية وتعارض بقوة هذا الفعل.

إن الصين ملتزمة باستمرار بإخلاء شبه الجزيرة الكورية وضمان السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وإيجاد حل للمسألة عن طريق الحوار والتشاور. إن اعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) اليوم، يعكس تلك الالتزامات الثلاثة، والموقف الموحد للمجتمع الدولي المتعلق بمعارضة تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقدراتها النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية، والمحافظة على النظام الدولي لعدم الانتشار.

وتحث الصين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستجابة بصدق لتوقعات وإرادة المجتمع الدولي من أجل وقف البلد تطوير الأسلحة النووية والقذائف، وامتثاله الفعال وتنفيذه لقرارات مجلس الأمن، ووقف المزيد من التجارب النووية والصاروخية والعمل في اتجاه نزع السلاح النووي بشكل فعال. وفي الوقت نفسه، يؤكد القرار مجددا الحاجة إلى الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا. كما يلتزم بحل المسألة من خلال الوسائل السلمية والدبلوماسية والسياسية، ويدعم استئناف المحادثات السداسية، فضلا عن الالتزام الذي أعرب عنه في بيان ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، مع التشديد أيضا على أهمية التخفيف من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية. وينبغي لجميع الأطراف تنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس الأمن، بشكل فعال وشامل. ويتعين حل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية سلميا. ولا بد من اتخاذ تدابير شاملة لموازنة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف.

وقد بذلت الصين جهودا لا تكل في سبيل نزع السلاح النووي والحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وفي ٤ تموز/يوليه، أصدرت الصين والاتحاد الروسي بيانا مشتركا بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية، استنادا إلى اقتراح الصين اتباع نهج ذي مسارين في التشجيع على نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية من خلال نهج التعليق مقابل التعليق.

والصين تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف أنشطتها النووية وتلك المتعلقة بالقذائف، وتدعو الولايات المتحدة وجمهورية كوريا إلى تعليق تدريباتهما العسكرية المشتركة بما يتماشى مع الاقتراح الذي قدمه الاتحاد الروسي المتعلق باتباع نهج تدريجي. لقد وضعت الصين والاتحاد الروسي خريطة طريق لحل مسألة شبه الجزيرة الكورية. وتعد هذه المبادرة المشتركة التي قدمتها الصين والاتحاد الروسي، واقعية وقابلة للتنفيذ. وتهدف إلى معالجة الأعراض والأسباب الجذرية للمشكلة، سعيا إلى النهوض بالتسوية السلمية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية وصون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وفي هذا السياق، نأمل في الحصول على رد إيجابي، ودعم الأطراف ذات الصلة.

ونأمل أن تدمج الولايات المتحدة المحاذير الأربعة التالية في سياساتها ذات الصلة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمتمثلة في: عدم السعي إلى تغيير النظام، وعدم التحريض على انهياره، وعدم السعي إلى إعادة توحيد سريعة لشبه الجزيرة الكورية، وعدم إرسال قواتها إلى شمال خط العرض ٣٨.

إن الصين جار قريب لشبه الجزيرة الكورية. وقد التزمنا باستمرار بنزع السلاح النووي، ونعارض أي حرب أو فوضى في الإقليم. إن تعزيز الانتشار العسكري في شبه الجزيرة الكورية، وبلوغ الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي، وتحقيق السلام والاستقرار، يتعارضان مع بعضهما البعض.

ويقوض نشر نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عال، بشكل خطير إمكانية التوصل إلى التوازن الاستراتيجي. كما يقوض ذلك المصالح الأمنية الاستراتيجية لبلدان المنطقة، التي تعتبر الصين جزءا منها. إن الصين تحث بقوة الأطراف المعنية على وقف انتشارها وإزالة جميع المعدات ذات الصلة. حيث أن الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية حساسة ومعقدة وخطيرة. وينبغي للأطراف المعنية أن تلتزم الهدوء وتتجنب الشعارات الرنانة، أو الإجراءات التي قد تؤدي إلى تفاقم التوترات.

وتتمثل الأولوية في الوقت الحاضر في التنفيذ الشامل والصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وينبغي للأطراف المعنية استئناف المحادثات والمفاوضات عاجلا وليس آجلا، والسعي إلى إحراز تقدم في عملية نزع السلاح النووي والحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة. ويجب على المجلس أن يتحمل مسؤوليته التاريخية في هذا الصدد.

وستواصل الصين الدعوة إلى الحوار والمشاورات والعمل جنبا إلى جنب مع جميع الأطراف المعنية وبذل جهود إيجابية وبناءة لضمان التوصل إلى تسوية مناسبة في تاريخ مبكر بغية حل المسألة الراهنة في شبه الجزيرة وتحقيق نزع السلاح النووي وكفالة السلام والاستقرار في شبه الجزيرة على المدى الطويل.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): إن استمرار تجاهل كوريا الشمالية للقواعد العالمية وتحديها المستمر لقرارات مجلس الأمن يعرضان الملايين من الناس للخطر. فأفعالها لا تمثل تهديدا للمنطقة فحسب، بل لنا جميعا. وهذا بالفعل تهديد واضح للسلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب، ترحب السويد باتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) اليوم. ومن الأهمية بمكان، في مواجهة أعمال كوريا الشمالية المزعزعة للاستقرار، أن يتحد المجلس مرة أخرى ويصمم على معالجة أخطر الأزمات التي نواجهها اليوم.

وتعيد السويد تأكيد إدانتها للتجربة النووية الأخيرة التي أجرتها كوريا الشمالية. ونحث كوريا الشمالية، مرة أخرى، على الاستجابة لقرارات المجلس ولدعوة المجتمع الدولي بأسره وعلى وقف أعمالها الاستفزازية والوفاء بالتزاماتها الدولية والدخول في حوار هادف والتخلي عن برامج تسلحها النووي وقذائفها بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

تهدف الجزاءات المعززة التي اعتمدت اليوم إلى ممارسة مزيد من الضغط على نظام كوريا الشمالية وإلى الإسهام في تغيير سلوكها. ولتحقيق تلك الغاية، يجب تنفيذ الجزاءات بالكامل. ويلزم بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد. ويجب تنفيذ التوصيات المقدمة من فريق الخبراء إلى لجنة الجزاءات. وتقع على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية أن تبذل ما في وسعها لكفالة عمل نظام الجزاءات.

بيد أن الجزاءات وحدها لن تحل الحالة في شبه الجزيرة الكورية، ولا يوجد أي خيار عسكري مجد لإنهاء الأزمة. بل يجب أن يكون الحل سلميا ودبلوماسيا وسياسيا. وإننا نرحب بالدعوة الواردة في القرار إلى مواصلة العمل من أجل الحد من التوترات، وذلك للنهوض بآفاق التوصل إلى تسوية شاملة. ومن ثم، لا بد لنا – بالتوازي مع الجزاءات المشددة التي اعتمدت اليوم – من التعجيل ببذل جهود دبلوماسية مكثفة وخلاقة للحد من التوترات وزيادة الثقة ومنع التصعيد، لتمهيد الطريق لإجراء حوار بشأن التوصل إلى حل سلمي وشامل.

ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى الاتفاق على ترتيبات أمنية إقليمية من أجل تحقيق الهدف الأطول أجلا. وينبغي للأمم المتحدة تقديم دعم إضافي، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة بناء الثقة في المنطقة، وينبغي أن نستكشف الكيفية التي يمكن أن تسهم بها المساعي الحميدة للأمين العام. إن الاستفزازات المستمرة من جانب كوريا الشمالية، وكذلك لهجتها التصادمية الحالية، أمر خطير ويمكن أن يؤدي إلى عواقب غير مقصودة. وفي الوقت الذي تشتد فيه التوترات، فإن خطوط الاتصال المباشر بين الكوريتين أمر بالغ الأهمية بصورة عاجلة لتجنب سوء الفهم وسوء التقدير. وندعو كوريا الشمالية، بصفتنا عضوا في لجنة الأمم المحايدة للإشراف، إلى استئناف الاتصال عبر المركز الحدودي في بانمونجوم.

وفي الوقت الذي يستثمر فيه نظام كوريا الشمالية في برامج الأسلحة المكلفة، فإنه يظهر تجاهلا تاما لرفاه شعبه الذي لا يزال يعاني من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللحالة الإنسانية الخطيرة. ومن المهم التأكيد على ضرورة ألا تمنع أي من التدابير المعتمدة اليوم أو في القرارات السابقة أو تُصعب الجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها لتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. ومن المهم أيضا أن نلاحظ أنه من المحتمل أن تبرز الحاجة إلى تقديم مزيد من الدعم وزيادة الجهود الإنسانية، مع اقتراب شتاء كوريا الشمالية القاسي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا تقبل روسيا مطالبة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تصبح دولة نووية وقد أيدت جميع قرارات مجلس الأمن المطالبة بإنهاء برامج بيونغ يانغ النووية وبرامج قذائفها، بهدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي. ولذا، فقد أيدنا ونؤيد الجزاءات الواردة في القرارات الرامية إلى إجبار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستجابة لمطالب مجلس الأمن.

وهذا ينطبق بالكامل كذلك على المطالب الواردة في القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) على الرغم من أننا شددنا عند اتخاذه على أن التدابير التي تنطوي على ضغوط مالية واقتصادية على قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد استُنفدت وأن أي قيود أخرى ستكون بمثابة محاولة لخنق اقتصادها، بما في ذلك فرض حظر شامل على البلد والتسبب في أزمة إنسانية عميقة. وبعبارة أخرى، فإن ما نتكلم عنه هنا ليس مجرد قطع القنوات التي تسمح بالأنشطة النووية وأنشطة القذائف المحظورة، بل بالأحرى إلحاق أضرار غير مقبولة بالمدنيين الأبرياء.

وقد اقترحنا، في الوقت نفسه، بديلا معقولا وواقعيا لمنطق الإنذار النهائي الذي تقوم عليه الجزاءات، والذي ثبت أنه غير عملي المرة تلو الأخرى. وتمثل البديل في ما يلي: الشروع في تنفيذ قرارات مجلس الأمن المذكورة أعلاه، بما في ذلك الأحكام التي تدعو إلى إيجاد تسوية سياسية ودبلوماسية سلمية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية عن طريق الحوار والتفاوض، وليس الأجزاء المتعلقة بالجزاءات فحسب من تلك القرارات. وترد تلك الأحكام في جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويمثل تجاهلها انتهاكا مباشرا للاتفاقات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في المجلس.

وعلاوة على ذلك، فإن عدم رغبة القائمين على صياغة القرار في تضمين فكرة استخدام مساعي الأمين العام الحميدة وجهود وساطته المحتملة، فضلا عن رفض إعادة التأكيد على التصريح الذي أدلى به وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد تيلرسون، بشأن ”اللاءات الأربع“: بعدم وجود خطط لبدء حرب أو تغيير النظام أو إعادة توحيد الكوريتين بالقوة أو انتهاك خط العرض ٣٨، يثير أسئلة خطيرة جدا، لم نتلق عليها بعد أي إجابات.

تشجب روسيا بقوة، كما أكد الرئيس بوتين في ٥ كانون الأول/ديسمبر في الصين، الخطوة الاستفزازية الأخيرة التي اتخذتها بيونغ يانغ، أي الاختبار الذي أجرته في ٣ أيلول/سبتمبر. غير أننا مقتنعون بأنه لا يمكن تبديد التهديد الذي يلوح في الأفق ومصدره شبه الجزيرة الكورية عن طريق فرض مزيد من

الجزاءات بل بالوسائل السياسية حصريا. وذلك بالضبط هو النهج الذي اقترحته روسيا والصين في البيان المشترك المؤرخ ٤ تموز/يوليه، الذي حدد خارطة طريق مشتركة تدعو إلى التحرك تدريجا صوب إيجاد تسوية، بدءا بالحد من التصعيد والتخفيض الثنائي للتوترات، ومن ثم تنفيذ تدابير لبناء الثقة وتهيئة الظروف لاستئناف المفاوضات. ونعتقد أن التقليل من أهمية هذه المبادرة الروسية – الصينية سيكون خطأ جسيما. وهي لا تزال مطروحة على مجلس الأمن، وسنصر على النظر فيها.

لقد أيدنا القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) اليوم لأنه على الرغم من إيماننا بأنه لا مستقبل للضغط الذي لا نهاية له ورفض المحادثات، سيكون من الخطأ عدم الرد بقوة على إجراء التجارب النووية.

وأكدنا على الفور، في الوقت نفسه، ضرورة التفكير مليا في رد فعل مجلس الأمن وأنه يجب مراعاة الجوانب الإنسانية للحالة في كوريا الشمالية والمصالح المشروعة لسكانها المدنيين والجوانب المحددة للعلاقات الثنائية بين بيونغ يانغ وشركائها الأجانب التي لا صلة لها بالتجارب النووية أو الصاروخية ولكن من شأنها تلبية احتياجات المدنيين.

وقد ذكر العديد من زملائنا، في سياق العمل لصياغة مشروع القرار، أنه يمثل مقدمة لبذل جهود تهدف إلى تحقيق تسوية سياسية.

ونود أن نرى الدليل على ذلك في المستقبل القريب جدا. وندعو جميع أعضاء المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بجهود محددة – بالأفعال لا بالأقوال – لإيجاد تسوية سياسية ودبلوماسية لمسألة شبه الجزيرة الكورية.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد السنغال باتخاذ أعضاء مجلس الأمن ال ١٥ بالإجماع للقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) بشأن عدم الانتشار في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما يثني على الروح البناءة التي سادت المفاوضات بشأن اتخاذ هذا القرار، الذي قام وفد الولايات المتحدة بصياغته.

وبما أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين ووفقا للقرارات العديدة التي اتخذها بشأن هذه المسألة، فقد كان لزاما عليه أن يتخذ إجراء عن طريق اعتماد تدابير تكميلية تعزز إلى حد كبير تلك التدابير التي نُفذت بالفعل. إن ردود الفعل القوية منطقية لأن نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يواصل السعي إلى بناء منظومة عسكرية غير قانوني، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن والقرارات المتعلقة بعدم الانتشار. كما أن برنامجها النووي تهديد مباشر لأمن الطيران وسلامة الملايين من الناس الذين يعيشون ويعملون ويسافرون في جميع أنحاء المنطقة، لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تعط أي إنذار أو إشعار بشأن عملية إطلاق وتجربة قنبلة هيدروجينية في ٣ أيلول/سبتمبر، التي تسببت في زلزال أحس بضربته الناس في البلدان المجاورة.

ويود الوفد السنغالي أن يؤكد أن هذه المجموعة من التدابير المحددة الهدف المتخذة بعلى نحو مستصوب تماما استجابة للتحدي الذي يشكله برنامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يجب السعي إلى اعتمادها في إطار الاستراتيجيات العالمية والسياسية الرامية إلى تشجيع الطرفين على الدخول في حوار من أجل نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، بدعم من المجتمع الدولي. ولذلك، فإنني أؤكد مجددا دعم بلدي للتوصل إلى تسوية سلمية لهذه المسألة.

وأناشد المجلس أن يبقى موحدا فيما يتعلق باستئناف المحادثات السداسية الأطراف من أجل تحقيق نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية على نحو يمكن التحقق منه، بما يكفل التعايش السلمي بين بلدان وشعوب المنطقة. ومن حسن الحظ أن النقطة القوية في قرار اليوم هي أن الفقرات ٢٨، ٢٩ و ٣٠ من القرار ٢٣٧٠ (٢٠١٧) تمهد الطريق من أجل التوصل إلى حل سياسي جدير بالثناء. ويجب علينا الآن أن نرقى إلى مستوى التحدي المتمثل في تنفيذ هذا القرار. وكما

ذكر الممثل الدائم لإيطاليا أثناء المشاورات، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به فيما يتعلق بتنفيذه.

السيد أبو العطا (مصر): لقد صوتت مصر مؤيدة للقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) الذي اتخذ اليوم من منطلق التزامها المبدئي الدائم بضرورة الحفاظ على مصداقية منظومة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى مصداقية مجلس الأمن ودوره في صون السلم والأمن الدوليين، وحرصا منها على أن ترسي نموذجا في كيفية التعامل بجدية مع أي تهديد لمنظومة عدم انتشار الأسلحة النووية دون ازدواجية في المعايير.

وتطالب مصر، مجددا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوقف انتهاكاتها المستمرة لقرارات مجلس الأمن، والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، والإستجابة للنداءات المتكررة للعودة إلى المفاوضات والحوار بهدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وتحقيق سلام مستدام بين الكوريتين.

كما تحث مصر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقف بشكل فوري عن أية أعمال من شأنها تهديد الأمن الإقليمي في منطقة شمال شرق آسيا، أو السلم والأمن الدوليين. وذلك انطلاقا من إدراك مصر لطبيعة ما تمثله الانتهاكات المتكررة من جانب كوريا الشمالية لقرارات مجلس الأمن من تهديد للسلم والأمن الدوليين والإقليميين، ومن تهديد خطير للأمن الإقليمي في منطقة شمال شرق آسيا.

وتؤكد مصر إدانتها الكاملة لجميع تلك الانتهاكات من جانب كوريا الشمالية وتأييدها لاستمرار مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد.

وتعاود مصر تأكيد مطالبتها لجميع الأطراف المعنية بالعمل على إيجاد تسوية سلمية للأوضاع في شبه الجزيرة الكورية، وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك إحياء آلية المحادثات السداسية الأطراف، بحيث يتسنى كسر الجمود الحالي في الموقف الذي ينذر بالمزيد من التوتر والتصعيد.

كما تؤكد مصر على أهمية مراعاة الاعتبارات والاحتياجات الإنسانية عند تنفيذ الإجراءات المشددة الي يفرضها القرار الذي تم اتخاذه اليوم.

وختاما، ترحب مصر مجددا بأي مبادرات أو أفكار بناءة من شأنها العمل على حل تلك الأزمة التي أصبحت آثارها السلبية تمتد إلى ما هو أبعد بكثير من منطقة شمال شرق آسيا، من خلال المفاوضات، وتؤيد النظر في قيام الأمم المتحدة بدور بارز في هذه الجهود لتعزيز فرص الدبلوماسية والمسار السياسي، مع الحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع الدولي ومجلس الأمن في التعامل مع تلك الأزمة بالحكمة اللازمة.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب كازاخستان تصميم أعضاء المجلس بالإجماع على حث كوريا الشمالية على وقف برنامجها النووي من خلال اتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، الذي ينطوي على فرض نظام جزاءات أكثر صرامة وأوسع نطاقا.

ونشجب استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاكها بلا كلل لقرارات مجلس الأمن، مما يؤدي حتما إلى عواقب أوخم على البلد وقيادته. وعلى الرغم من النداءات العاجلة والمعارضة من جانب المجتمع الدولي للأعمال الاستفزازية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها استمرت على نحو متسق في تطوير إمكاناتها في مجال القذائف النووية، التي تشكل تهديدا للسلام وتزعزع استقرار الحالة في منطقة شرق آسيا وعلى الصعيد العالمي. وفي ذلك الصدد، نحن لا نتكلم عن تهديد افتراضي، بل عن تهديد حقيقي لسكان البلدان المجاورة وما وراءها.

وبعد سلسلة من عمليات إطلاق القذائف التسيارية المحسنة، فاجأت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى

العالم بتجربتها النووية المروعة. إن السياسة اللامسؤولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤثر سلبا على العملية العالمية لعدم الانتشار النووي، وتقوض الجهود الجماعية الرامية إلى ضمان مستقبل خال من الأسلحة النووية على كوكب الأرض. وباعتبار كازاخستان بلدا من البلدان المتضررة بشدة من التجارب النووية، فإنها تعارض بقوة هذه الانتهاكات البشعة. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه، في القرن الحادي والعشرين، لا يوجد مكان للتجارب النووية.

وانطلاقا من الموقف المبدئي لكازاخستان، فإنها تؤيد القرار الجديد على أمل أن يوجه رسالة واضحة وقوية إلى بيونغيانغ بأن العالم لا يقبل السياسة النووية لكوريا الشمالية. ونأمل أن تستجيب بيونغيانغ للدعوة وتتصرف وفقا لذلك. ويتوخى القرار فرض جزاءات صارمة كوسيلة لإقناع بيونغيانغ بتغيير مسارها من أجل بناء مستقبل خال من الأسلحة النووية.

وفي نفس الوقت، فإن ذلك يفسح المجال لاستئناف الحوار إذا كانت كوريا الشمالية تريد فعلا الدخول في حوار.

وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إلى أن تصغي إلى رسالة البشرية وأن تتوخى الحرص وتسلك سبيل الحوار.

السيد يورنتي سوليس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): مرة أخرى، تعرب بوليفيا عن إدانتها الشديدة للتجارب النووية وتجارب القذائف التسيارية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونهيب مجددا بذلك البلد أن يتخلى عن برنامجه النووي وبرنامج القذائف التسيارية بطريقة شاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وأن يمتثل لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لقد صوتت بوليفيا مؤيدة للقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) بوصفها جزءا من أول منطقة في العالم يُعلن أنها خالية من الأسلحة النووية، وذلك بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو. وقد فعلنا ذلك بدافع من رسالتنا بوصفنا دولة مسالمة وانطلاقا من رفضنا لاستحداث وتصنيع الأسلحة النووية باعتباره يشكل انتهاكا خطيرا للمعاهدات الدولية ذات الصلة بالموضوع ولحقوق الإنسان وللحق في الحياة نفسه.

ونرى أن الجزاءات لا ينبغي أن تكون غاية في حد ذاتها. بل يجب استخدامها لاجتذاب الأطراف إلى طاولة المفاوضات، وذلك مع أخذ الوضع الإنساني لسكان كوريا الشمالية في الاعتبار دائما في سياق هذه الحالة. إن الجزاءات وحدها لن تحل المشكلة. وما لم يتم إيجاد حلول سياسية ودبلوماسية، فإننا سنواجه فشلا جماعيا لمجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، ووفقا لأحكام الفقرة ٢٧ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، تقترح بوليفيا أن يبدأ مجلس الأمن العمل في أقرب وقت ممكن لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات واستئناف المحادثات السداسية الأطراف. ونحث على تجنب أي أعمال استفزازية أو انفرادية أو أي عمل آخر خارج إطار القانون الدولي أو مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد مرة أخرى تأييدنا للمبادرة الصينية التي تدعو إلى التعليق المزدوج، والتي تهدف إلى التمكين من تجميد أي إجراءات في شبه الجزيرة الكورية بصورة متزامنة، وكذلك للمبادرة وخريطة الطريق الروسية – الصينية والتي تمثل حاليا الاقتراح الملموس الوحيد لتسوية الحالة.

أخيرا، تدعو بوليفيا بإلحاح جميع الأطراف المعنية إلى استبعاد أي نوع من الحلول العسكرية أو التهديد باستخدام القوة وإلى العودة إلى المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي، من شأنه أن يفضي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إثيوبيا.

نرحب باتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) بالإجماع، والذي نرى أنه يمثل ردا مناسبا من مجلس الأمن عقب سلسلة الأعمال الاستفزازية التي أقدمت عليها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

والتي تمثل تصعيدا خطيرا للحالة في شبه الجزيرة الكورية. وقد أدى آخر عمل من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى جعل الحالة أكثر خطورة. ومن المهم تماما أن نستمر في الحفاظ على وحدة المجلس فيما يتعلق بهذه المسألة البالغة الخطورة، التي يُحتمل أن تخرج بسهولة عن نطاق السيطرة مع كل العواقب المترتبة على هذا الاحتمال. ويراعي القرار المتخذ للتو تماما ذلك الأمر حيث يؤكد الشعور بالقلق إزاء إمكانية أن تترتب على التطورات في شبه الجزيرة الكورية تداعيات أمنية خطيرة وواسعة النطاق على الصعيد الإقليمي. ويسرنا أن هذا الوعي يبين وحدة الصف التي ما زلنا نراها داخل المجلس. ويتجلى ذلك بوضوح في نتيجة المفاوضات، التي يشكل هذا القرار تأكيدا لها.

إننا نؤمن بأنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في شبه الجزيرة الكورية، ونأمل أن يؤدي هذا القرار والوحدة بين أعضاء المجلس إلى تيسير عملية البحث عن حل دبلوماسي شامل، وهو ما يؤكد عليه القرار بصورة كافية. وينبغي بذل كل الجهود لضمان حدوث ذلك عاجلا وليس آجلا، حيث أن البديل عن التوصل إلى حل سلمي للأزمة هو خيار غير ممكن، وهذا أقل ما يقال بشأن هذا الخيار.

أود أن أختتم ملاحظاتي الموجزة بالإعراب عن التقدير إزاء المرونة التي أبداها جميع من اضطلعوا بدور فعال في وضع الصيغة النهائية لهذا القرار وإزاء حكمتهم التي تتجلى في المنتج النهائي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو تاي – يول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم لمتابعة مناقشتنا (انظر S/PV.8039) في الأسبوع الماضي بشأن التجربة النووية السادسة التي أجرتها كوريا الشمالية في ٣ أيلول/سبتمبر. وأقدر كثيرا إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة.

إن جمهورية كوريا ترحب باتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) وتؤيده تماما، حيث أنه يفرض تدابير جزاءات قوية جديدة على كوريا الشمالية ردا على أقوى تجربة نووية لها حتى الآن، والتي أجرتها في تحد للإنذارات المتكررة من جانب المجتمع الدولي. ونقدر قيادة الولايات المتحدة، التي كانت بالغة الأهمية في اتخاذ هذا القرار. ونعلم مدى صعوبة تأمين التوصل إلى هذه النتيجة الهامة عن طريق التفاوض في غضون إطار زمني لا يتجاوز الأسبوع. ونعرب عن تقديرنا أيضا للأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، ولا سيما الصين وروسيا، على ما أبدوه من تعاون، والذي من دونه لما أمكن اتخاذ قرار اليوم.

واتخاذ هذا القرار بالإجماع بهذه السرعة لا يجسد فحسب الشعور بالإلحاح من جانب مجلس الأمن في التصدي للمشكلة النووية في كوريا الشمالية، ولكنه يعبر أيضا عن الخطورة الفعلية للوضع في شبه الجزيرة الكورية الناتج عن ذلك التصرف غير المُبرر والذي يشكل انتهاكا صارخا للقواعد والالتزامات الدولية. ويتضمن القرار أشد التدابير على الإطلاق ضد كوريا الشمالية. فهو لن يؤدي إلى خفض كبير في إمدادات النفط إلى كوريا الشمالية فحسب، ولكن كوريا الشمالية ستفقد أيضا اثنين من أكبر مصادر دخلها، وهما، صادرات المنسوجات ومواطنيها العاملين في الخارج. ونعتقد أن تلك التدابير، إذا ما نُفذت بالكامل، ستقوض إلى حد كبير قدرة كوريا الشمالية على مواصلة تطوير الأسلحة النووية. كما أن القرار يوجه رسالة واضحة إلى بيونغ يانغ، مفادها أن الكيل قد طفح وأن مواصلة السير على الطريق الخاطئ لن تؤدي إلا إلى تعميق عزلتها وتعريض استقرارها السياسي للخطر بشدة وإعاقة تنميتها الاقتصادية. وهذا بالتأكيد ليس ما ترغب فيه كوريا الشمالية، ولكنه هو ما ستواجهه بالتأكيد إذا لم تغير مسارها على الفور.

وبإدراج أشد التدابير إيلاما وصرامة في هذا القرار، فإن المجتمع الدولي يؤكد من جديد التزامه الثابت بوحدة الصف في

منع كوريا الشمالية من مواصلة السعي لحيازة الأسلحة النووية. إن هدفنا ليس تركيع كوريا الشمالية، ولكن التوصل إلى حل سلمي للمسألة النووية لكوريا الشمالية. وفي ظل الظروف الحالية، حيث ترفض كوريا الشمالية رفضا باتا أي نوع من أنواع الحوار مع أي بلد في العالم، لا توجد ببساطة خيارات ممكنة سوى تشديد الجزاءات لحمل بيونغ يانغ على العودة إلى طاولة المفاوضات من أجل نزع السلاح النووي. ومما لا شك فيه أن الجزاءات الاقتصادية القوية هي الوسيلة الدبلوماسية الوحيدة المتاحة لهذا الغرض في ظل الظروف الراهنة.

ومن ثم، ولجعل كوريا الشمالية تستفيق من وهم أن تصبح دولة حائزة للأسلحة النووية، أدعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى التنفيذ الكامل والدقيق للتدابير المنصوص عليها في جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) المتخذ اليوم. وعندئذ، ستشعر بيونغ يانغ بالألم الحقيقي للجزاءات في هذه المرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠.